

الاقتصاد الأخضر يتصدر أولويات «مجلس المناطق الحرة» في دبي





«دبي:» الخليج

بحث مجلس المناطق الحرة بدبي، برئاسة سموّ الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس المجلس، أجندة دبي الاقتصادية بجعلها ضمن أهم 3 مدن اقتصادية على مستوى العالم، ومضاعفة حجم اقتصادها في السنوات العشر المقبلة D33.

وأكد المجلس التزامه نحو تحقيق مستهدفات الأجندة بمبادرات مختلفة، كما ناقش خطة العمل في ظل استعدادات الدولة لاستضافة القمة المناخية العالمية؛ المتمثلة بمؤتمر الأطراف بشأن المناخ «كوب28»، إضافة إلى المبادرات التطويرية لباقات التسهيلات والخدمات في المناطق الحرة لتحسين تجربة المستثمرين الأجانب.

وناقش «المجلس» آليات التنسيق المباشر مع مجلس تنمية الموارد البشرية الإماراتية في حكومة دبي، لاستقطاب الكفاءات الإماراتية إلى شركات المناطق الحرة، وعدداً من المواضيع التي تتعلق بقطاعات الأعمال في المناطق الحرة.

الطلب على الطاقة

وبحث «المجلس» مخرجات خطة «استراتيجية إدارة الطلب على الطاقة» الرامية إلى تقليل وتحسين الطلب على الكهرباء والطاقة، وتحقيق الاستدامة، بما يساهم في تحقيق رؤية القيادة الرشيدة بترسيخ ريادة دبي وبناء مجتمعات مبتكرة صديقة للبيئة.

ضمن المبادرة NET ZERO وتعد استراتيجية «المجلس» خريطة طريق وبادرة استباقية للمساهمة في مبادرات «الاستراتيجية للحياد المناخي 2050، وبالتزامن مع استضافة الدولة لـ«كوب 28» و«عام الاستدامة

وتستهدف الاستراتيجية توفير 30% في استهلاك الطاقة والمياه بحلول 2030 للمناطق الحرة والشركات، والمساهمة في منح قيمة مضافة للأعمال واستعرضت مخرجات الاستراتيجية آليات إدخال تقنيات وعمليات الابتكار والتوعية حول

خفض الطلب على الطاقة والاستدامة، وتوفير الموارد والأدوات والبرامج، وتطوير السياسات وخفض البصمة الكربونية بالمناطق الحرة، بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية

باقات خدمية موحدة

وبحث «المجلس» مقترح توحيد تسمية وتصنيف الخدمات على مستوى المناطق الحرة بدبي؛ وذلك وفقاً للمنهجية المعتمدة لبرنامج نموذج دبي والتي تقدم في شكل باقات؛ بما يسهم في تبسيط الخدمات، والارتقاء بمستوى القنوات الخدمية داخل المناطق الحرة، ويعزز تلبية احتياجات وتوقعات المتعاملين ويرفع مستويات رضاهم

استقطاب الكفاءات

وناقش «المجلس» أهمية استقطاب الكفاءات الإماراتية للعمل في شركات المناطق الحرة بدبي، مؤكداً مواصلة التنسيق مع سلطات المناطق الحرة لتشجيع شركاتها على تبني مبادرات توظيف المواطنين، والاستفادة من الإمكانيات والحوافز الحكومية كبرنامج «نافس»، لافتاً إلى أهمية دعم هذه المبادرات واستمرار تعاون فرق العمل مع مجلس الموارد البشرية الإماراتية في حكومة دبي، لتحقيق أفضل النتائج، وتمكين جيل جديد من الكفاءات الإماراتية في مختلف القطاعات